**عقد إتفاق**

**إنه في يوم الاحد 08/06/1444 هـ، الموافق 01/01/2023 م، حرر هذا العقد بين كل من:**

**الطرف الأول: -**

**شركة الرواف للمقاولات شركة شخص**

**وعنوانها: القصيم – بريدة – الدائري الشرقي – حي النفل، الرمز البريدي 51421، هاتف 016 323 4440، بريد إلكتروني** [info@alrawaf.com.sa](mailto:info@alrawaf.com.sa) [khaled@alrawaf.com.sa](mailto:khaled@alrawaf.com.sa) **، سجل تجاري 1131013992، الرقم الضريبي 300545025110003.**

**ويمثلها فى هذا العقد المهندس/ خالد بن إبراهيم الرواف (بصفته الرئيس التنفيذي) ويشار اليه في هذا العقد بــ (الطرف الأول)**

**الطرف الثاني: -**

**XXXXXXXXXXXXXXX . سجل تجاري XXXXXXX ، الرقم الضريبي / XXXXXXX**

**و عنوانها: XXXXXXXXX، الرمز البريدي / XXXXXXXX، هاتف XXXXXXXX، ،**

**بريد إلكتروني** [**XXXXXXXXXXX**](mailto:saleh.t620@gmail.com)

**ويمثلها في هذا العقد السيد / XXXXXXXXXX، هويه رقم: XXXXXXXXXXXX، ويشار اليه في هذا العقد بــ (الطرف الثاني)**

**تــمــهــيـــد**

حيث أن الطرف الأول وقع عقد مشروع (**XXXXXXXXXXXXXXXXX** ) والكائن مقره XXXX، و المسند من XXXXXX ويشار اليها فيما بعد بـ "المالك" تحت إشراف المكتب الاستشاري المفوض من طرف المالك ويشار إليه فيما بعد بـ"الاستشاري" وحيث أن الطرف الثاني متخصص في XXXXXXXXXXXXX , ولما كان الطرف الثاني قد تقدم للطرف الأول بعرضه المالي والفني لتنفيذ الأعمال موضوع هذا العقد معتمداً على الفحص والمعاينة النافية للجهالة والقبول والاطلاع على هذا العقد ومواصفاته وأحكامه وعلى سائر المستندات الملحقة به, وبعد أن أقر الطرفان بخضوع هذا العقد وما به من ملحقات لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية وما صدر بشأنها من قرارات ولما كان العرض المقدم من الطرف الثاني قد اقترن بقبول الطرف الأول وفقاً للشروط والمواصفات والمخططات وقوائم الكميات لذا فقد اتفق الطرفان وهما بكامل الأهلية اللازمة شرعاً لصحة إبرام العقود والتصرفات الشرعية والنظامية من غير إكراه أو غرر أو جهالة على ما يلي:

**البند الأول .. ( الغرض من العقد)**

**الغرض من العقد إسناد في تنفيذ XXXXXXXXXX** **وفقا للبند الرابع من هذا العقد وكل ما يلزم لإتمام البنود حسب مواصفات المشروع وتوجيهات المالك والإستشاري وضمان الأعمال المبينة في العقد .**

**البند الثانى .. ( معاينة الموقع ونطاق الإتفاقية )**

**أقر الطرف الثاني أنه قد عاين طبيعة أرض الموقع معاينة منافية للجهالة ولا يحق له الرجوع على الطرف الأول بأى مطالبات تنتج عن ذلك ، ويقوم الطرف الثانى بالاعمال المذكورة موضوع هذا العقد بالموقع حسب مواصفات المشروع وتوجيهات المالك والإستشاري وضمان الأعمال المبينة في العقد .**

**البند الثالث .. ( التزامات الطرف الثاني )**

**1 – يلتزم الطرف الثاني بكافة إلتزامات الطرف الأول تجاه صاحب العمل وما يترتب عليها من تكاليف فيما يتعلق بالأعمال موضوع هذا العقد وفقاً لمواصفات ومخططات وشروط المشروع ما لم يذكر خلاف ذلك فى بنود العقد.**

**2 - يلتزم الطرف الثاني بتسليم الاعمال كاملة لمهندس الطرف الاول والاستشارى المشرف دون أى ملاحظات.**

**3 - يلتزم الطرف الثاني بالتقيد بتعليمات الطرف الأول وصاحب العمل الإستشارى خلال فترة التنفيذ حسب بنود هذا العقد.**

**4- يلتزم الطرف الثانى بتسديد كافة الرسوم والمخالفات والغرامات والتعويضات المفروضة من قبل الإستشارى أو المالك أو أي جهة وصائية ذات علاقة بالعمل والناتجة عن تنفيذ الأعمال الموكله إليه موضوع هذا العقد او التى تتسبب بها الياته او معداته او اجهزته او عمالته كقطع الكابلات او اى خدمات ارضية اخرى مهما كانت وكذلك يتحمل تكاليف جميع الاضرار التى تصيب الافراد او الممتلكات التى قد تحدث نتيجة تنفيذ العمل الموكل إليه ويتحمل الطرف الثانى كافة مصاريف الإصلاح التى تتم لتلك الخدمات وعلى نفقته الخاصة دون أدنى اعتراض على ذلك .**

**5- يلتزم الطرف الثاني بأي تعديل أو تغيير او اصلاح العيوب والملاحظات في الأعمال قد يتم اقتراحه من قبل الطرف الأول أو الإستشارى أو صاحب العمل دون أى مطالبات أو تكاليف تنتج عن ذلك.**

**6– يلتزم الطرف الثانى بنقل المعدات والمواد وطواقم التشغيل الخاصة بالأعمال الموكله إليه من والى موقع المشروع مع توفير السكن الخاص بطواقم التشغيل والعمال .**

**7- يلتزم الطرف الثاني بأدوات السفتى للموقع وجميع السائقين والعاملين معه ويتحمل أى غرامات أو جزاءات ناتجه عن عدم الالتزام بتعليمات الأمن والسلامة الخاصة بالمشروع والأعمال الموكلة إليه.**

**8- يلتزم الطرف الثاني ان تكون جميع عمالته التي تقوم بتنفيذ الاعمال موضوع العقد نظاميه ويكون مسئولا عن أي مخالفات ناتجه عن مخالفة عماله لأنظمة المملكة العربية السعودية وفي حال صدور أي قرارات من وزارة العمل او الجهة المالكة للمشروع فإنه ملزم بتعديل أوضاعه ولا يتحمل الطرف الأول ادنى مسئوليه بخصوص ذلك .**

**9 - يلتزم الطرف الثاني بتعيين فني عالي التأهيل للإشراف (مهندس او مراقب)على أعماله خلال فترة تنفيذ الأعمال على أن يبقى متواجد بالموقع خلال التنفيذ.**

**10 - يلتزم الطرف الثاني بتوفير عدد كافى من العمالة المدربة والمعدات لتنفيذ كافة الأعمال فى الوقت المحدد ودون أى تأخير وفقا للجدول الزمنى المعتمد من الطرف الاول.**

**11- يلتزم الطرف الثاني بالفترات الموضوعة للمشروع لانهاء البنود طبقا للجدول الرمني للمشروع .**

**12-يلتزم الطرف الثاني بتوفير الفرق المساحية اللازمة لانهاء جميع الاعمال المساحية بالعدد والكفاءه اللازمة لتحقيق المستهدفات المطلوبة .**

**البند الرابع.. ( الاسعار والمواصفات )**

**الأسعار غير شامله ضريبة القيمه المضافه**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **م** | **وصف البند** | **الوحدة** | **الكمية** | **السعر بالريال** | **الاجمالي** |
|  |  |  |  |  |  |

**البند الخامس .. ( شروط السداد )**

**1– يتم عمل مستخلص للطرف الثانى بالاعمال المنفذه بعد التمتير وحصر الكميات المعتمده من الطرف الأول والإستشارى او مالك المشروع ويتم الصرف بعد خمسة عشر يوما من تاريخ المستخلص واحضار الفاتورة .**

**2-يقوم الطرف الأول بتوفير المواد ويتم صرفها للطرف الثاني من المستودع ويتم خصمها من المستخلصات طبقا لتحليل السعر المعتمد .**

**3– يخصم من الطرف الثاني أي غرامات ناتجه عن الأعمال الموكله إليه أومعدات أو مواد إضافية لازمة لتنفيذ العمل بحيث قام بتوفير تلك المعدات والمواد الطرف الأول لصالح الطرف الثاني على أن يتم عمل بيان بها من مندوب الطرف الأول بالموقع وتخصم من مستحقات الطرف الثاني بالتبعية من مستخلصاته الدورية.**

**4- يتم خصم 5% من قيمة كل مستخلص لحين الانتهاء من الاستلام الابتدائي للمشروع .**

**5- الطرف الأول غير مسئول على الإطلاق عن أى ارتفاع فى تكاليف العمالة أو أسعار المواد أو المعدات المطلوبة لتنفيذ العمل .**

**البند السادس ... ( التعاقد من الباطن والتنازل عن العقد )**

**لا يحق للطرف الثانى بأية حال من الأحوال التنازل عن أعمال هذا العقد أو أى جزء منها إلى طرف ثالث إلا بموافقة الطرف الأول الخطية المسبقة على ذلك.**

**البند السابع ... ( غرامة التأخير )**

**في حال حدوث تأخير ناتج عن تقصير الطرف الثاني فى القيام بإلتزاماته المنصوص عليها في هذا العقد ، الأمر الذي يؤدى إلى تأخير تسليم المشروع ، فإن الطرف الثاني يتحمل غرامة التأخير المتوافقة مع قيمة أعماله كتلك التي تترتب على الطرف الأول لصاحب العمل على أن لا تتجاوز غرامة التأخير نسبة (10%) من قيمة هذا العقد ، أما إذا كان التأخير بسبب أعمال الطرف الأول فإن الطرف الثاني غير مسئول عن ذلك .**

**البند الثامن ... ( تسوية النزاعات )**

1 –**إذا وقع نزاع أيا كان نوعه بين الطرفين، لا سمح الله ، وتعذر حله ودياً خلال عشرة أيام من تاريخ إبلاغ أحد الطرفين للآخر خطياً ، يتم عرض الخلاف على هيئة تحكيم من محكمين إثنين ، على أن يرشح كل طرف محكم واحد خلال خمسة أيام تلى العشر أيام المذكورة أعلاه .**

**2 – يرشح المحكمان محكماً ثالثاً مقبولاً من الطرفين خلال أسبوع واحد.**

**3 – يجب أن تصدر لجنة التحكيم قرارها خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ تشكيلها على أقصى تقدير .**

**4 – فى حالة تأخر أو رفض أحد الطرفين تعيين محكم عنه يتم إحالة الخلاف إلى جهة الإختصاص ، على أن يكون الإختصاص المكاني محاكم مدينة بريدة ، ويبقى الطرف الثاني مسئولاً عن الأعمال بما في ذلك تطبيق البند السابع .**

**البند التاسع .. ( سحب العمل)**

**يحق للطرف الأول سحب العمل من الطرف الثاني فى الحالات التالية:**

**1 – إذا تأخر الطرف الثاني فى تنفيذ الأعمال أو تسبب فى عرقلة سير المشروع.**

**2 – الامتناع عن التنفيذ أو إيقاف سير العمل.**

**3 – التعاقد على كل أو جزء من العقد مع مقاول آخر أو أى طرف ثالث بدون موافقة الطرف الأول.**

**4 – إذا أقر الإستشارى إلغاء تأهيل الطرف الثانى كمقاول من الباطن للمشروع.**

**5– إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود العقد.**

**6 – إذا تأخر الطرف الثانى فى البدء بالعمل لمدة أسبوعين من تاريخ التعاقد.**

**وللطرف الأول الحق فى كل الحالات إكمال العمل على حساب الطرف الثانى دون الرجوع إليه ويكون كلام الطرف الاول مقبول من الطرف الثانى.**

**البند العاشر.. (إيقاف المشروع أو إلغاءه)**

**1– إذا توقف المشروع من قبل الجهة المشرفة او المالكة لا يحق للطرف الثانى مطالبة الطرف الاول بأى شئ ويعتبر تنفيذ العقد متوقف لحين إشعار أخر من الجهة المشرفة أو المالكة .**

**2- فى حالة إلغاء المشروع من قبل الجهة المالكة يلغى هذا العقد بموجبه وتشكل لجنة من قبل الطرفين لتصفيته حسابيا.**

**البند الحادي عشر.. ( المراسلات بين الطرفين )**

**-أية إشعارات رسمية أو مراسلات تتم بين الطرفين بموجب هذا العقد تكون عن طريق البريد المسجل أو الفاكس أو البريد الإلكترونى ويكون العبرة بإستلام الأصل من أحد الطرفين أو ممثليهم .**

**-إذا تغير العنوان الرسمى للطرف الثانى يتم إبلاغ الطرف الاول بذلك فإن لم يقم بإبلاغه فيعد إبلاغه على عنوانه القديم منتجا للأثار النظامية.**

**البند الثاني عشر .. ( بند عام )**

**- يخضع هذا العقد الى الانظمة النافذة بالمملكة العربية السعودية ويجرى تفسيره وتنفيذه والفصل فيه فيما ينشأ عن دعاوى بموجبه ، وفي حالة نشوء أي خلاف على الطرفين محاولة حله بالطرق الودية وفي حال تعذر ذلك تتولى الجهات المختصة بالمملكة العربية السعودية الفصل في النزاع دون الاخلال بالبند الثامن او مناقضته .**

**- يسري هذا العقد فور التوقيع عليه من الطرفين وبعد أن يقدم الطرف الثاني إلى الطرف الأول جميع المستندات المطلوبة .**

**- حرر هذا العقد على اثنى عشر بندا ومن نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها .**

**و الله ولي التوفيق**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الطرف الأول : شركة الرواف للمقاولات** |  | **الطرف الثاني: XXXXXXXXX** |
| **خالد إبراهيم الرواف** |  | **XXXXXXXXXXXX** |
| **الرئيس التنفيذي** |  |  |
| **التوقيع :** |  | **التوقيع :** |
| **التاريخ :** |  | **التاريخ :** |